

# الملاحق

## ملحق رقم (١)

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية  
بشأن مشروع قانون باعتماد الميزانية  
العامة للدولة للسنتين الماليتين  
(٢٠٠٩ و٢٠١٠م) المرافق للمرسوم  
الملكي (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨م.

التاريخ: ١٥ مارس ٢٠٠٩ م

## تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

بشأن مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨ م

### مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم (٣٥٩/ص ل م ق-٣-٣-٢٠٠٩) المؤرخ في ٨ مارس ٢٠٠٩ م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة بدراسة ومناقشة مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨ م، وإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة لعرضه على المجلس.

### أولاً- إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه، قامت اللجنة بالإجراءات التالية:

(١) عقدت اللجنة الاجتماعات التالية لبحث ودراسة مشروع القانون:

- |                        |                        |
|------------------------|------------------------|
| ١- الاجتماع العاشر     | بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٩ م.  |
| ٢- الاجتماع الحادي عشر | بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٩ م.  |
| ٣- الاجتماع الثاني عشر | بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٩ م. |

- ٤- الاجتماع الثالث عشر بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٩ م.
- ٥- الاجتماع الرابع عشر بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٩ م.
- ٦- الاجتماع الخامس عشر بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٩ م.

(٢) اطّلت اللجنة خلال الاجتماعات المذكورة على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضع الدراسة والتي اشتملت على:

- قرار مجلس النواب. (مرفق)
- تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب ومرفقاته. (مرفق)
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى. (مرفق)
- بيان مجلس الوزراء المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٠٩ م. (مرفق)
- بيان الوضع الاقتصادي والمالي وتوجهات الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. (مرفق)
- تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. (مرفق)
- رأي قانوني حول قيام هيئة الكهرباء والماء بتحصيل إيراداتها وإيداعها في حسابات خاصة بها. (مرفق)
- مشروع القانون المذكور. (مرفق)

(٣) وبدعوة من اللجنة شارك في بعض اجتماعاتها ممثلون عن:

— وزارة المالية وقد حضر كل من:

١. معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية.

- ٢ . الأستاذ عارف صالح خميس
- ٣ . الأستاذ أحمد جاسم الفراج
- ٤ . الأستاذ نبيل جمعة الدوي
- ٥ . الأستاذ محمد أحمد
- ٦ . الأستاذ أنور علي الأنصاري
- ٧ . الأستاذ طه محمود فقيه
- ٨ . الأستاذ ناجح سلمان الطواش
- ٩ . الأستاذ عبدالكريم محمد بوعلاي
- ١٠ . السيد أحمد عثمان طاهر

— وزارة شؤون مجلس الوزراء:

— معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة

— وزارة الإسكان وقد حضر كل من:

- ١ . معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة
  - ٢ . الدكتور ظافر راشد الجلاهمة
  - ٣ . السيدة صباح خليل المؤيد
  - ٤ . السيد خالد يعقوب العار
  - ٥ . السيد ماهر محمود العنيس
- وزير الإسكان.
- وكيل وزارة الإسكان.
- مدير عام بنك الإسكان.
- الوكيل المساعد لمشاريع الإسكان.
- مدير إدارة الخدمات الإسكانية
- بالوكالة.

٦. السيد سامي منديل  
رئيس قسم إدارة الإنشاءات  
والممتلكات الإسكانية.
٧. السيد رضا محمد الأدرج  
رئيس قسم امتدادات القرى وإعادة  
تأهيل المساكن الآيلة للسقوط.
٨. السيد طارق عذبي الجلاهية  
رئيس إدارة العمليات المصرفية بينك  
الإسكان.
٩. الدكتور أحمد عبدالحليم محمد علي  
مستشار وزير الإسكان.

(٤) وبدعوة من اللجنة شارك في بعض هذه الاجتماعات نائباً لرئيس المجلس، وبعض رؤساء  
اللجان الدائمة بمجلس الشورى وعدد من الأعضاء وهم:

١. سعادة الأستاذ جمال محمد فخرو  
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى.
٢. سعادة الأستاذة أليس توماس سمعان  
النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى.
٣. سعادة الأستاذ صادق عبدالكريم الشهابي  
رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة.
٤. سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي  
رئيسة لجنة الخدمات.
٥. سعادة الأستاذة دلالة جاسم الزايد  
رئيسة لجنة شؤون المرأة والطفل.
٦. سعادة الأستاذ السيد حبيب مكي هاشم  
عضو مجلس الشورى.
٧. سعادة الأستاذة سميرة إبراهيم رجب  
عضو مجلس الشورى.
٨. سعادة الأستاذ عبدالغفار عبدالحسين  
عضو مجلس الشورى.
٩. سعادة الأستاذة منيرة عيسى بن هندي  
عضو مجلس الشورى.
١٠. سعادة الأستاذة رباب عبدالنبي العريض  
عضو مجلس الشورى.

(٥) وشارك في الاجتماعات من مجلس الشورى كل من:

١. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي      المستشار القانوني للمجلس .
٢. الأستاذ محسن حميد مرهون      المستشار القانوني لشؤون اللجان .
٣. الدكتور محمد عبدالله الدليمي      المستشار القانوني لشؤون اللجان .
٤. الدكتور جعفر محمد الصائغ      المستشار الاقتصادي والمالي للمجلس .
٥. الأنسة ميادة مجيد معارج      أخصائي قانوني بالمجلس .

(٦) شكل فريق العمل لأمانة سر اللجنة مكون من:

١. السيد محمد رضي محمد      أمين سر اللجنة.
٢. السيدة سهير عبداللطيف صالح      أمين سر لجنة بالمجلس.
٣. السيد علي عباس العراي      أخصائي إعلامي بالمجلس.

وقد تمت مناقشة ودراسة مشروع قانون الميزانية العامة للدولة قبل إحالته رسمياً من قبل مجلس النواب الموقر في عدة اجتماعات سابقة للاجتماعات المذكورة أعلاه، وذلك في محاولة من اللجنة لتوفير الوقت المخصص لدراسته بعد الإحالة الرسمية لها.

وقد قامت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بدراسة مضامين وأبعاد مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨م في ضوء ما يلي:

- التحديات الاقتصادية والسياسية المستقبلية.
- الرؤية المستقبلية لمملكة البحرين.
- الأهداف والأسس التي اعتمدها الحكومة في إعداد المشروع بقانون.
- البيانات التي طلبتها اللجنة من الحكومة الموقرة.
- التقرير التحليلي الاقتصادي المفصل الذي أعده المستشار الاقتصادي لمجلس الشورى وما يحتويه من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تقدر اللجنة الجهد التي بذلتها الحكومة في إعداد وتصميم موازنة العامين القادمين خاصة وأنه جاء في ظل الأزمة المالية الراهنة التي تسود الاقتصاد العالمي وما لها من تداعيات على اقتصاديات المنطقة. وتدرك اللجنة أهمية السياسة المالية كأداة اقتصادية هامة يجب تفعيلها ليس فقط لتحقيق النمو الاقتصادي فحسب وإنما لتكوين سياسة قادرة على مواجهة التحديات والآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والمحافظة على المكاسب والإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الماضية. حيث إن للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية لاقتصاد المملكة. وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وعلى هذا الأساس ترى اللجنة أن الدولة يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل السياسة المالية كأداة اقتصادية هامة قادرة على التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية ، وخاصة الطلب الكلي ، الذي يمكن التأثير فيه من خلال:

- المصروفات الحكومية الجارية.
- الإنفاق الاستثماري.
- التحويلات.



وقد اعتمدت اللجنة في مناقشتها لمشروع قانون الموازنة على ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على نحو يضمن التوازن بينها وبين حاجات وتطلعات المواطنين ويضمن مصالح الأجيال القادمة .

## الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى عام ٢٠٣٠:

١. الاستدامة والتنافسية والعدالة كمبادئ أساسية للتنمية.
٢. نمو اقتصادي مستدام من خلال تحسين الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.
٣. تطوير وتنويع الاقتصاد بالتركيز على القطاعات الحالية ذات الإمكانيات العالية
٤. تحقيق طموحات البحرينيين من خلال:
  - تبني الحكومة للسياسات المبتكرة في إدارة دفة الاقتصاد.
  - زيادة إنتاجية القطاع العام بحيث يكون هذا القطاع مسؤولاً عن تقديم خدمات ذات نوعية أعلى من خلال عمليات أكثر كفاءة.
  - إيجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف.
  - تعزيز استدامة التمويل الحكومي من خلال خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الحالية.
  - خفض الإنفاق غير الفعال.
  - استثمار الإيرادات النفطية بطرق تضمن الرخاء والازدهار لجميع البحرينيين في المستقبل
  - إنشاء بنية تحتية ذات معايير عالمية تعزز من مزايا البيئة الاستثمارية.
٥. تمكين البحرينيين للحصول على:
  - أعلى مستوى من التعليم والرعاية الصحية المتميزة.
  - البيئة الآمنة.

- مستوى عالٍ من المساعدات الاجتماعية بما يكفل تكافؤ الفرص.

٦. تحويل الاقتصاد على المدى الطويل بالاستفادة من الفرص الناشئة الجديدة.

وترى اللجنة بأن الرؤية قد حددت الأهداف الاقتصادية للمرحلة القادمة، كما حددت مسؤوليات الجميع وخاصة القطاع العام. ولذا فإن الدولة مطالبة بالالتزام بتنفيذها خلال السنوات القادمة، ويجب أن تنعكس هذه الرؤية في الميزانية العامة للدولة حيث إنها الأداة الأكثر قدرة على تنفيذ هذه الرؤية الاقتصادية المستقبلية.

وتتفق اللجنة مع ما جاء في تقرير مجلس النواب بأن الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى عام ٢٠٣٠ تعد منهجاً متكاملًا يحمل في طياته طموحات كبيرة وأهدافاً عديدة، تتطلب منا جميعاً سواء على مستوى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، أن نعمل جميعاً على تحقيق هذه الطموحات والأهداف بما ينعكس إيجاباً على مسيرة التنمية الشاملة للمملكة، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطن. كما أن الحكومة مطالبة وبمشاركة ممثلين عن كافة قطاعات المجتمع، بوضع خطط واضحة المعالم ضمن إطار زمني مفصل عبر سنوات الرؤية لصياغة أهداف واضحة وبرامج عملية لضمان تنفيذ تلك الخطط ضمن منظومة من مؤشرات قياس الأداء، ووضع خطط تمويلية لتنفيذ ذلك، وبحيث يتم مراجعة تلك الأهداف وتقييم مدى تحقيقها عبر سنوات الخطط.

## ثانياً: الوضع الاقتصادي لمملكة البحرين:

### ٧ التحديات التي تواجه الاقتصاد البحريني:

١. الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة والتي أدت بدورها إلى التالي:

- زعزعت الثقة في الاقتصاد والإجراءات التي تتخذها الدولة.
- عجز المصارف عن توفير السيولة نتيجة تراجع الاستثمار.

- انخفاض القيم السوقية للمصارف والشركات.
- انخفاض أرباح الكثير من الشركات العامة والخاصة.
- انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتأثر الشركات والمصارف العالمية. وظهور مؤشرات الانكماش وزيادة المخاوف من دخول البحرين ودول المنطقة حالة الركود الاقتصادي.
- انخفاض أسعار النفط ومن ثم تقلص الإيرادات الحكومية.

٢. محدودية الموارد المالية والطبيعية.

٣. إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد البحريني من خلال التركيز على تحسين الجودة، وزيادة حجم الوظائف المتاحة للبحرنيين وتحسين مهارات الباحثين عن الوظائف.
٤. استغلال فرص النمو غير المسبوقة التي يوفرها نمو دول الخليج العربي المتواصل.
٥. زيادة التنافسية على المستوى العالمي من خلال تشجيع الابتكار وتطوير القطاعات الجديدة والنامية.

## ٧ الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة تلك التحديات ١:

- ١- دعم وتطوير سوق الأوراق المالية بتطبيق الأنظمة والمعايير الدولية.
- ٢- تثبيت وتعزيز دور المصارف المحلية في الاقتصاد وخلق أدوات تمويل مبتكرة للمشاريع الاستثمارية.
- ٣- إعادة هيكلة المالية والميزانية العامة والوزارات والأجهزة الحكومية، واستحداث مصادر دخل جديدة.
- ٤- سرعة إصدار القوانين الاقتصادية الداعمة لخلق قطاعات اقتصادية جديدة ومنتجة، وتيسير الإجراءات.

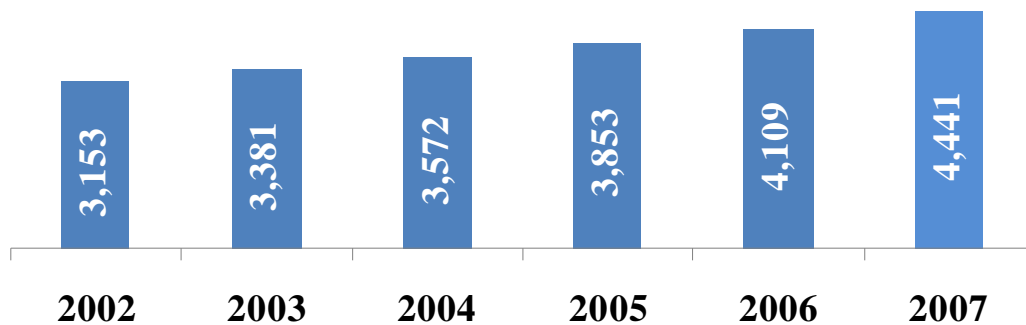
<sup>1</sup> المصدر  
وزارة المالية (عرض من الوزارة لمجلس الشورى)

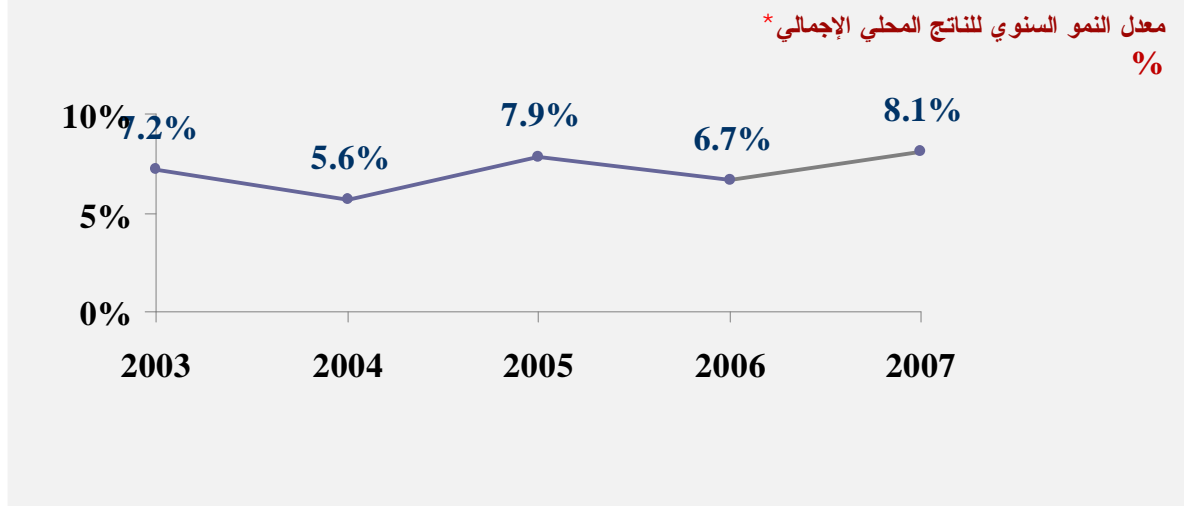
## ٧ الوضع الاقتصادي الراهن:

١. تشير تقديرات وزارة المالية بأن النشاط الاقتصادي قد حقق خلال عام ٢٠٠٧ نمواً بنسبة ٨,١% بالأسعار الثابتة، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي من ٤١٠٩,١ مليون دينار في سنة ٢٠٠٦ إلى ٤٤٤٠,٧ مليون دينار في سنة ٢٠٠٧.
٢. بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ١٧,٣% للستين (٢٠٠٤-٢٠٠٧).
٣. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2007 حيث بلغ 16.4%
٤. من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً نسبته ٦,٣% خلال عام ٢٠٠٨، وأن يصل إلى حوالي ١٩% بالأسعار الجارية، كما يقدر أن يصل إلى ١٣,٤% و ١٠,٩% لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي.
٥. لم تتجاوز نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ٢٤,٦% خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧).
٦. تحسن متوسط دخل الفرد الذي ارتفع من ٦٢٠٥,٩ دينار في سنة ٢٠٠٦ إلى ٦٦٧٣,٧ دينار في سنة ٢٠٠٧ وذلك بالأسعار الجارية.
٧. نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد سجلت ١٣,٦% خلال عام ٢٠٠٧ و ١١,١% للربع الثاني من عام ٢٠٠٨.

الناتج المحلي الإجمالي \* للسنوات المالية ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٧

مليون دينار





النتائج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).  
المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، وزارة المالية

٨. حقق الميزان التجاري حسب الإحصاءات الأولية للتجارة الخارجية فائضاً بلغت قيمته ٧٩٨،٢ مليون دينار سنة ٢٠٠٧ مقارنة بفائض قدره ٤١١،٩ مليون دينار سنة ٢٠٠٦.
٩. بلغت قيمة الصادرات ٥٢٩٨،٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ١٣،٦% عن سنة ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية من ٣٤٦٥،٨ مليون دينار في سنة ٢٠٠٦ إلى ٤٠٥٩،٢ مليون دينار في سنة ٢٠٠٧ أي بزيادة نسبتها ١٧،١%.
١٠. ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من ١١٩٩،٤ مليون دينار في سنة ٢٠٠٦ إلى ١٢٣٩،٢ مليون دينار في سنة ٢٠٠٧ أي بزيادة نسبتها ٣،٣%.
١١. بلغت قيمة الواردات ٤٥٠٠،٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ مقارنة مع ٤٢٥٣،٣ مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بزيادة نسبتها ٥،٨%.
١٢. كما أن معدل الانكشاف الاقتصادي<sup>٢</sup> للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٤) بلغ حوالي (١٦٩%) مما يعني أن الاقتصاد البحريني يعد اقتصاداً منفتحاً على الاقتصادات الخارجية.

<sup>٢</sup> يقصد بالانكشاف الاقتصادي نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

١٣. وبسبب ارتفاع الصادرات النفطية، التي شكلت ما نسبته ٨٤,٤% من إجمالي الصادرات، فإن نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ١٣,٦% خلال عام ٢٠٠٧.

١٤. أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد أدت زيادة السيولة النقدية وتزايد الطلب على الاستهلاك والاستثمار، والضعف المستمر للدولار الأمريكي خلال الفترة الماضية، إلى حدوث ضغوط تضخمية كبيرة في سنة ٢٠٠٧، حيث شهدت معدلات التضخم في البحرين وبقية دول مجلس التعاون ارتفاعاً كبيراً في السنوات الماضية بلغت في التوسط ٧,٣% عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠,٧% في نهاية ٢٠٠٨. وحسب البيانات فقد واصل الارتفاع في نسبة التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في مملكة البحرين، حيث سجلت هذه النسبة حوالي (٣,٤%) خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنظيره لعام ٢٠٠٧،

وفي هذا المجال تتفق اللجنة مع مجلس النواب بضرورة قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي من شأنها تخفيض أسعار السلع والخدمات وخاصة الأساسية منها.

١٤. بلغ عرض النقد بمفهومه المتوسط (السيولة النقدية) ٥٦٨٢,٦ مليون دينار بحريني لعام ٢٠٠٧، وقد ارتفع إلى ٦٥٨٨ مليون دينار خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ويعود هذا الارتفاع إلى أسباب عدة أهمها ارتفاع ودائع الأجل والتوفير للقطاع الخاص.

ترى اللجنة بأن الاقتصاد البحريني نجح في تحقيق مؤشرات جيدة في مجالات الإنتاج والاستهلاك ولم يتمكن من تحسين المؤشرات الخاصة بمجال الاستثمار، حيث إن نسبة الاستثمارات في الناتج المحلي في انخفاض مستمر. وتتحمل الدولة بسلطاتها التنفيذية والتشريعية المسؤولية الكاملة في تخفيض الاقتصاد الوطني وتحسين البيئة الاستثمارية القادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال سن التشريعات اللازمة وهيئة البنية التحتية وتفعيل أدواتها الاقتصادية المختلفة وخاصة السياسة المالية.

وترى اللجنة بأن هناك حاجة للحفاظ على كافة المنجزات الاقتصادية التي تحققت خلال الأعوام الماضية.

كما ترى اللجنة ضرورة ما يلي:

- تنوع التركيب السلعي للصادرات.
- زيادة فاعلية الشراكة مع القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات من خلال دعم سياسات التخصيص.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية للتأثير على السيولة المحلية بما يكفل تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي.
- المحافظة على سلامة القطاع المصرفي من خلال تطبيق المعايير الرقابية ذات الكفاءة بما يكفل الحفاظ على منعة الجهاز المصرفي وسلامة مراكزه المالية.
- تنوع مصادر الدخل وتفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية لتحفيز الاقتصاد وزيادة إنتاجيته.

**ثالثاً: الأسس والمبادئ العامة التي اعتمدها الحكومة في إعداد مشروع**

**ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠١٠/٢٠٠٩:**

أ- تنمية الإيرادات غير النفطية إلى مستويات كافية لتغطية جزء كبير من المصروفات، وتعتبر هذه المبادرة ذات أهمية كبيرة، وذلك للعلاقة الوثيقة بين مصادر هذه الإيرادات مع كافة الأنشطة الاقتصادية والمواطنين، حيث إنها ستتضمن إجراء مراجعة شاملة للرسوم والخدمات تراعي التكاليف التي تتحملها الميزانية العامة نتيجة انخفاض الرسوم والتعرفات المفروضة وأوجه الاستخدام المتزايد والفاقد، وهذا ما سيتطلب إعادة النظر وفقاً لما يلي:

- تطبيق مفهوم استرداد الكلفة أو الربح عند تحديد السعر أو التعرفة.
- رفع مستوى جودة السلعة والخدمة المقدمة.
- مراعاة المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

تتفق اللجنة مع ضرورة تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال اتخاذ السياسات والاستراتيجيات الملائمة.

ب- مراجعة مصروفات القوى العاملة وخفضها تدريجياً إلى المستويات المقبولة عالمياً، وتشكل نفقات القوى العاملة نسبة كبيرة من ميزانية المصروفات، وتعتبر وفقاً للمؤشرات الدولية من المؤشرات المرتفعة، وستستند سياسة خفض المصروفات على أساس توفير فرص عمل برواتب مجزية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، فيما سيتم دعم الوزارات والجهات الحكومية لتطوير منهجية عملها وتطبيق آليات العمل المتبعة في القطاع الخاص، وتشجيع برامج التخصيص ومنح القطاع الخاص امتيازات إدارة الخدمات والنشاطات الحكومية.

ترى اللجنة بأن مصروفات القوى العاملة تشكل جزءاً كبيراً من المصروفات المتكررة ولذلك فإنه ينبغي أن يكون ارتفاعها يتلاءم مع معدل الإنتاجية في القطاع العام. كما أن التوظيف في القطاع العام يجب أن يكون على أسس صحيحة بحيث لا يؤدي إلى خلق بطالة مقنعة.

ج- دعم حساب الأجيال القادمة، وذلك انطلاقاً من القناعة بأهمية سياسة الادخار على كافة المستويات، فقد دعمت الحكومة كافة التوجهات والبرامج الرامية إلى زيادة الادخار في الحكومة كأداة اقتصادية ستسهم في تنمية الاستثمار، وتوفير مصادر دخل إضافية للحكومة والمواطنين في المستقبل.

د- إعادة توجيه الدعم الحكومي، ويقصد منه تلك المبالغ المخصصة في الميزانية العامة للدولة للدعم المباشر أو غير المباشر لبعض الخدمات والسلع والمؤسسات والجهات الحكومية المستقلة أو التابعة، بهدف توفير الخدمة أو السلعة بأسعار معقولة أو لدعم ميزانيات تلك الجهات



الحكومية نتيجة لعدم توفر مصادر إيرادات كافية خاصة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين المنظمة لاختصاصاتها بما يمكنها من أداء عملها.

وبالنسبة لمبالغ الدعم التي ستخصص للخدمات والسلع المرتبطة بالمواطنين، فسوف يتم دراسة كيفية تقديمها وطرحها على أساس اقتصادي، وبحيث يقابل ذلك تطبيق برامج واضحة لإعادة توجيه الدعم والاستفادة من فروقات الأسعار لدعم احتياجات ومشاريع محددة للفئات المحتاجة وذوي الدخل المحدود من المواطنين وبحيث يتم البدء في هذا الشأن بخدمات الكهرباء والماء والمجاري والمواد الغذائية ومشتقات النفط.

أما بالنسبة للمؤسسات والجهات الحكومية المستقلة أو التابعة، وكذلك الوحدات الإدارية في الوزارات والجهات الحكومية، التي تتوفر لها مصادر إيرادات خاصة بها أو أن لأعمالها طبيعة تجارية؛ فسوف تخضع المبالغ المخصصة لها للتقييم المستمر، وذلك بغرض تشجيع فرص توفير التمويل الذاتي لديها، من خلال تطبيق مفهوم استرداد الكلفة، والإدارة وفقاً لمبدأ السوق ومن ثم الإدارة على أسس تجارية ومن ثم التخصيص، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض مبالغ الدعم المخصصة لها بشكل تدريجي، بحيث يتم التطبيق بتجميد مبالغ الدعم لفترة سنتين ثم يقلص بشكل تدريجي على مدى أربع سنوات ويشمل كافة الجهات المستقلة والملحقة والخدمات أو الوحدات الإدارية التي تتميز أعمالها بالطبيعة التجارية أو من الممكن إدارتها من قبل القطاع الخاص.

وترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم للسلع الأساسية والمحروقات وذلك من خلال:<sup>3</sup>

---

<sup>3</sup> تدعم الدولة ثلاث سلع غذائية هي الطحين واللحوم والدواجن بواقع (١٢) مليون دينار تقريباً لسنة ٢٠٠٦، وما يقارب (١٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٧. وقد يصل هذا الدعم في عام ٢٠٠٨ إلى (٣٠) مليون دينار، باستثناء المحروقات والماء التي تتراوح المبالغ المرصودة لدعمها ما بين (١٦٠ و ١٨٠) مليون دينار سنوياً بناءً على الأسعار العالمية للنفط، بمعنى أن مجموع الدعم الحكومي السنوي يبلغ حوالي (٢٠٠) مليون دينار. (المصدر: وزارة الصناعة والتجارة - أوراق الندوة - اتحاد الغرف الخليجية)

١. إعداد دراسة شاملة حول سياسة الدعم في البحرين لغرض توجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين ذوي الدخول المحدودة.

٢. تحديد السلع والخدمات الضرورية في المجتمع البحريني، وذلك لغرض توجيه الدعم الحكومي للسلع الأساسية.

هـ- دعم الخدمات الإسكانية والشراكة مع القطاع الخاص، من خلال الاستمرار في تنفيذ المشاريع الإسكانية الحكومية، حيث خصص لهذا الغرض مبلغ ٨٠ و ٩٠ مليون دينار ضمن ميزانية مصروفات المشاريع للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، إضافة إلى توفير دعم لبنك الإسكان للحصول على تسهيلات ائتمانية لتسديد اعتماد بمبلغ ٢٠ مليون دينار لكل من السنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تنفيذاً للمبادرة الإسكانية السامية التي أمر بها حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ٢٤,٦ مليون دينار لكل سنة لصرف بدل السكن.

ترى اللجنة ضرورة أن يحظى قطاع الإسكان باهتمام بالغ من قبل الحكومة، من خلال زيادة عدد الوحدات الإسكانية المزمع إنشاؤها، وتقليص مدة الانتظار للحصول على القروض الإسكانية.

كما ترى اللجنة ضرورة وجود خطة مستقبلية واضحة المعالم وفق جدول زمني بحيث تتضمن خطة تمويلية تبين مساهمة الحكومة من مصادرها الذاتية وحجم القروض من القطاع الخاص، كما ترى اللجنة ضرورة أن تحتوي تلك الخطة على توزيع جغرافي واضح يتسم بالتزاهة والعدالة.

و- دعم قطاعي التعليم والخدمات الصحية الحكومية:

• وزارة التربية والتعليم:

تعزيز البرامج والمشاريع التي تضمن تقديم خدمات تعليمية متطورة ورفع كفاءة المعلمين، حيث تم تخصيص ٧,٣ و ٦,٤ مليون دينار ضمن ميزانية مصروفات المشاريع للسنتين المائتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، وذلك لإنشاء المدارس والمرافق التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تخصيص مبلغ ٧ ملايين لكل سنة لدعم وتطوير برامج ومبادرات قطاع التعليم، وتخصيص مبلغ ٢,٤ مليون دينار لتطوير مرافق جامعة البحرين في ميزانية السنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وتخصيص مبلغ ٥ ملايين دينار لكل سنة كميزانية تشغيلية لهيئة ضمان الجودة، وتخصيص مبلغ ٤,٥ و ٧,٥ مليون دينار كميزانية تشغيلية لكلية المعلمين، وتخصيص مبلغ ١٠,٧ و ١٣,١ مليون دينار للسنتين المائتين على التوالي كميزانية تشغيل لكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين).

#### ● الخدمات الصحية

تعزيز برامج الخدمات الصحية، وتشمل الميزانية المخصصة لهذا الغرض تخصيص مبلغ وقدره ١٧,٢ مليون دينار لكل سنة، منها ١٤ مليون دينار لاستكمال مشروع مستشفى الملك حمد العام بالبحرق في كل سنة، وتخصيص ميزانية تشغيلية بمبلغ ١٠,٥ و ٣,٠ مليون لذات المشروع للسنتين المائتين على التوالي، والاستمرار في تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير واستبدال المعدات الطبية والآلات الهندسية، هذا بالإضافة إلى ما ينفذه المكتب الفني التابع للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من مراكز صحية سنوياً، كما سيتم تبني سياسة صحية جديدة للنهوض بالقطاع الصحي يتم صياغتها من قبل مجلس التنمية الاقتصادية.

ز- رفع كفاءة الجهاز الحكومي، حيث بات لزاماً على جميع الوزارات والجهات الحكومية أن تضع خططاً إستراتيجية حسب احتياجاتها لتنفيذ برامج يحدد من خلالها كيفية تطوير أعمالها بغرض الإسراع في إنجاز معاملتها للمراجعين، وتنفيذ برامجها على المدى الطويل بشكل يرفع من كفاءتها الإدارية والعملية ويحدد توجهها المستقبلي مبنياً على تحديث وتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات بشكل حديث وعصري بالاستعانة بالتقنيات المتوفرة كوسائل الاتصال

الإلكتروني، ويوجه إنفاقها السنوي لتحقيق أهدافها الموضوعة مسبقاً، ومساهمتها في الرؤية الاقتصادية للبلاد، حيث يشرف على تفعيل ذلك مجلس التنمية الاقتصادية.

ترى اللجنة ضرورة وضع آليات واضحة وسياسات مبنية على أسس سليمة لمتابعة أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ح- دعم إستراتيجية التخصيص تنفيذاً لما نصت عليه المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن سياسات وضوابط الخصخصة، وتشمل قطاعات الإنتاج والخدمات وعلى الأخص قطاعات السياحة والاتصالات والنقل والكهرباء والماء وخدمات الموانئ والمطارات وخدمات النفط والغاز وخدمات البريد.

فقد وافق مجلس الوزراء الموقر مؤخراً على تشكيل اللجنة العليا للتخصيص وصدر القرار الخاص بها حيث سيناط إليها مهمة تنفيذ خطط التخصيص في القطاعات المشمولة بها والإشراف على جميع المراحل لهذا الغرض والتوجيه بالأسلوب الأمثل للتخصيص سواءً بالتحويل الكامل إلى القطاع الخاص أو منح عقود الامتياز أو تقديم خدمة معينة أو مجموعة من الخدمات كالإدارة والتشغيل، وذلك أخذاً في الاعتبار مدى تأثير القرار على الميزانية العامة للدولة ومجمل الأداء الاقتصادي، وحساب الأثر المالي على الحكومة ومتطلبات الدور الإشرافي والرقابي المطلوبة لإنجاح هذا التوجه.

ترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في قانون التخصيص بشكل يتواءم مع الوضع الاقتصادي للمملكة والحاجة لتفعيل دور القطاع الخاص.

ط- دعم مشاريع البنية الأساسية:

• الطرق والجسور والصرف الصحي:

دعم الميزانية المخصصة لمشاريع البنية الأساسية، حيث تم تخصيص الميزانيات اللازمة لاستكمال شبكات ومرافق الطرق والجسور والمنافذ والصرف الصحي، وذلك بقيمة ٨١,٢ مليون و ٨٥,٠ مليون دينار للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي.

ومن أهم مشاريع الطرق خلال دورة الميزانية القادمة استكمال مشروع جسر المنامة الشمالي ومشروع إعادة إنشاء جسر سترة والمرحلة الخامسة من شارع الشيخ خليفة بن سلمان، وتطوير تقاطعات بوابة مدينة عيسى وخارطة البحرين، هذا بالإضافة إلى صيانة وتحسين شبكة الطرق والجسور الحالية، وفتح الشوارع في المناطق السكنية الجديدة والقرى.

أما بشأن مشاريع الصرف الصحي فسوف يتم دعوة القطاع الخاص لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في جزيرة المحرق، فيما ستتكفل الحكومة بتكاليف دفان الموقع، بالإضافة إلى إنشاء وصيانة وتحسين شبكة الصرف الصحي في البلاد.

## ● الكهرباء والماء

دعم قطاع الكهرباء والماء من خلال تخصيص مبلغ ١٧٥,٣ و ٢٠٠ مليون دينار للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، والذي يؤذن ببدء التشغيل المستقل لهيئة الكهرباء والماء، حيث ستتولى الهيئة تمويل كافة مشاريعها وأنشطتها التشغيلية على النحو الذي تضمنه الهدف من منح الاستقلالية لهذه الهيئة.

## ● الطيران المدني

تسعى المملكة للمحافظة على المقدرة التنافسية لمطار البحرين الدولي، حيث أنشأت شركة مطار البحرين الدولي لتنفيذ توسعه وإدارة المطار بشكل تجاري، وكذلك لجذب فرص استثمارية في قطاع النقل الجوي وخلق فرص عمل في البلاد.

وسيقترن دور الحكومة على تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى تطوير ودعم الخدمات الرئيسية والمساندة للمطار.

ي- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، في ظل تبني الحكومة لسياسة تنويع مصادر الدخل، فقد أصبح لزاماً تهئية البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ذات القيمة المضافة، والتي تخلق المزيد من فرص العمل الواعدة للمواطنين، وفي هذا الصدد سيتم تشغيل ميناء خليفة بن سلمان، وتحديد الأسلوب الأمثل لإدارة المنطقة الحرة في الحد، كما أن الحكومة عازمة على توفير خدمات البنية الأساسية للمشاريع العقارية في مختلف مناطق البلاد، ويتزامن ذلك مع سعي مجلس التنمية الاقتصادية لتوفير البيئة القانونية والإدارية المناسبة وتوفير وسائل الاتصال السريعة لنفس الغرض، بالإضافة إلى تحفيز الوزارات والجهات الحكومية للعمل على النحو نفسه بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تتطلع الحكومة إلى تحقيقها.

ك- التدريب والتمكين المهني، من خلال تبني ودعم برامج للتدريب والتأهيل الشامل وتغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية الواعدة سواء في الوزارات والجهات الحكومية أو القطاع الخاص، ليكون بمثابة برامج توفر فرصة لحصول حديثي التخرج والموظفين على شهادة مهنية متخصصة في جميع المجالات، كالشئون المالية ذات العلاقة بعمل الحكومة بنفس مستوى الشهادات المهنية المتخصصة الأخرى المعترف بها من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية، بحيث يتم التطبيق بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة، إضافة إلى دعم البرامج والدراسات والمعاهد القائمة التي لها علاقة ببعض القطاعات المعنية كالتمريض وصيانة الطائرات والمراقبة الجوية على سبيل المثال لتكون قادرة على استيعاب عدد من حديثي التخرج للانخراط في مثل هذه البرامج والحصول على شهادات مهنية متخصصة، مما سيخلق قطاعات واعدة للقوى البشرية المستجدة وبدخول مرتفعة نسبياً مما سيرفع من مستواهم المعيشي ويحقق لهم الاستقرار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

## رابعاً: تحليل أبواب الميزانية:

### ١. باب الإيرادات النفطية:

٧ أسس تقدير ميزانية الإيرادات النفطية وفقاً لعرض الحكومة:

- أ) افتراض سعر صافي قيمته ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد من النفط الخام كأساس لتقدير الإيرادات النفطية في السنتين الماليتين ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- ب) تقدير إنتاج النفط بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً بالنسبة لحقل أبو سعفة، و٣٤ ألف برميل يومياً بالنسبة لحقل البحرين.
- ج) تقدير مبيعات الغاز بزيادة قدرها ١٠% على السعر المحدد لسنة ٢٠٠٨، والبالغ ١,١ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية.
- د) تم تقدير إيرادات الضرائب والرسوم النفطية على أساس استمرار مستويات التحصيل الحالية والبالغة ٢٠ مليون دينار.

### ٧ ملاحظات اللجنة:

أ- نسبة مساهمة الشركة الوطنية القابضة للنفط والغاز:

- يصل حجم الأرباح المقدر تحويلها إلى الحكومة ٥٢,٥ مليون دينار، و٦٠ مليون دينار للسنتين الماليتين ٢٠٠٩/٢٠١٠ على التوالي.

ب- بتقدير سعر برميل النفط بـ ٦٠ دولاراً:

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية السعر المعتمد لبرميل النفط ٦٠ دولاراً من قبل الحكومة بشكل تفصيلي آخذة بعين الاعتبار الأسعار المتوقعة للنفط، وقد توصلت اللجنة إلى أنه نظراً للوضع الاقتصادي الراهن واستمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تم التوافق مع وزارة

المالية على اعتماد سعر ٤٠ دولاراً كأساس لتقدير الإيرادات النفطية بدلاً من سعر ٦٠ دولار الواردة في مشروع الميزانية.

## **٧ توصية اللجنة:**

توصي اللجنة بالتالي:

اعتماد سعر ٤٠ دولاراً لبرميل النفط كأساس لتقدير الإيرادات النفطية، وعلى ذلك تكون إجمالي الإيرادات النفطية لسنتين الماليين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مبلغ ١،٠٦١،٥٨٣،٠٠٠ دينار ومبلغ قدره ١،١٢٣،٦٢٨،٠٠٠ دينار على التوالي.

## **٢. أبواب الإيرادات غير النفطية:**

أسس تقدير ميزانية الإيرادات غير النفطية وفقاً لعرض الحكومة:

أ) تم تقدير الإيرادات غير النفطية حسب التقديرات التي تقدمت بها الوزارات والجهات الحكومية بحيث لا تقل تلك التقديرات عن المحصل الفعلي لسنة ٢٠٠٧ أو اعتمادات السنة المالية ٢٠٠٨.

ب) احتساب تقديرات الإيرادات المتوقعة من أرباح شركة ممتلكات البحرين القابضة، والشركة القابضة للنفط والغاز بمبلغ ٥٢،٥ و ٦٠ مليون دينار لكل منهما في كل سنة على التوالي.

ج) الأخذ في الاعتبار الانخفاض في بعض إيرادات الوزارات والجهات الحكومية:

- تحويل ما يعادل ٨٠% من إيرادات رسوم العمالة الأجنبية إلى هيئة تنظيم سوق العمل.
- احتفاظ هيئة الكهرباء والماء بإيراداتها السنوية والمقدرة بحوالي ٩٤ مليون دينار، و ٩٩ مليون دينار للسنتين الماليين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، وذلك بناء على المرسوم الملكي رقم ٩٨ لسنة ٢٠٠٧ الخاص بإنشاء هيئة الكهرباء والماء (مرفق).
- احتفاظ الهيئة العامة للموانئ بإيراداتها المحصلة خلال السنة المالية وتوريد الفائض منها للخزينة العامة بعد إقفال الحسابات الختامية للسنة المالية المنقضية.



- تقدير إيرادات الإعانات بمبلغ ٣٧,٦ مليون دينار سنوياً، وذلك على أساس استلام إعانات بنفس مستوى السنوات السابقة.

## **٧ ملاحظات اللجنة حول الإيرادات غير النفطية:**

١- إن الاقتصاد الوطني لا يزال غير قادر على تنويع مصادر إيراداته وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.

٢- وافقت اللجنة على التقديرات الواردة بشأن مساهمة كل من شركة ممتلكات البحرين، والشركة القابضة للنفط والغاز والبالغة ٥٢,٥ و ٦٠ مليون دينار لكل منهما في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي على أن تسعى الحكومة لزيادة هذه المساهمة مستقبلاً.

## **٧ توصية اللجنة:**

توصي اللجنة بالموافقة على باب الإيرادات غير النفطية كما جاء في مشروع القانون.

## **٣. باب الإعانات:**

**٧ أسس تقدير ميزانية الإعانات وفقاً لعرض الحكومة:**

تم تقدير الإعانات من قبل الحكومة بمبلغ (٣٧,٦) مليون دينار لكل من عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

## **٧ توصية اللجنة:**

توصي اللجنة بالموافقة على باب الإعانات باعتمادها كما جاءت في مشروع القانون.

## **٤. المصروفات:**

بناء على الأمر الملكي السامي باعتماد ١٠٠ مليون دينار في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م لدعم المظلة الاجتماعية بواقع ٥٠ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٩ و ٥٠ مليون دينار للسنة المالية ٢٠١٠، وزيادة الاعتمادات المخصصة لمشروع البيوت الآيلة للسقوط، وعليه تكون الاعتمادات المقررة للمصروفات المتكررة والمشاريع على النحو التالي:

## أ- المصروفات المتكررة:

### ٧ أسس تقدير ميزانية المصروفات المتكررة وفقا لعرض الحكومة:

- الاهتمام بالمظلة الاجتماعية بإضافة اعتمادات خاصة بها مقدارها ١٠٠ مليون دينار في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م بواقع ٥٠ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٩ و ٥٠ مليون دينار للسنة المالية ٢٠١٠.
- التزام الوزارات والجهات الحكومية بمستوى التقديرات التي قُدرت لها للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.
- الموافقة على دعم وتعديل ميزانية الوزارات والجهات الحكومية في حدود المبالغ الإضافية ذات الطبيعة المتكررة التي اعتمدت لها خلال تنفيذ ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مضافاً إليهما ما يعادل ٣% من الباب الأول (القوى العاملة) لتغطية العلاوة الدورية للزيادة السنوية في بند الرواتب.
- دعم البرامج والمشاريع والمبادرات التي ستقر من قبل مجلس الوزراء المقرر لتفعيل الرؤية الاقتصادية.
- تخصيص مبلغ إضافي بحوالي ٢٠ مليون دينار سنويا، لدعم برنامج الحكومة للمشاريع الإسكانية حسب التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.
- تقدير ميزانية الحساب الاحتياطي بما يعادل ٣% من إجمالي المصروفات المتكررة كحد أقصى، وذلك كاحتياطي وفقا للمادة (٣٢) المعدلة من قانون الميزانية.

● الأخذ في الاعتبار التقديرات الواجب رصدها لحساب احتياطي الأجيال القادمة، والمقدر على أساس تخصيص دولار للحساب المذكور من النفط الخام المصدر عندما تزيد الأسعار عن ٤٠ دولار، وذلك بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن احتياطي الأجيال القادمة.

## ملاحظات اللجنة:

- ١) ارتفاع حجم المصروفات المتكررة بالأرقام المطلقة بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من ١٣٣٢ مليون دينار لسنة ٢٠٠٧ إلى ١٦٤٤ مليون دينار لسنة ٢٠٠٨ وبنسبة نمو بلغت ٢٣,٥% وهي نسبة غير مسبقة، واستمرت في هذا الارتفاع حيث من المقدر أن تصل إلى ١,٧٧٨ مليون دينار و١,٨٨٨ مليون دينار للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي.
- ٢) استحوذت نفقات القوى العاملة على نصيب وافر من المصروفات المتكررة، حيث بلغت ما نسبته ٥٥% خلال سنة ٢٠٠٧، وهي في تنام مستمر، كما بلغت نسبة هذه النفقات إلى إجمالي المصروفات حوالي ٤٠% لنفس السنة، وتدرك اللجنة أهمية الدور الحكومي الرامي إلى المساهمة في تقليص معدلات البطالة، إلا أنها تطالب الحكومة بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، من أجل زيادة قدرته في استيعاب المزيد من العمالة.
- ٣) تتفق اللجنة مع مجلس النواب على ضرورة قيام الحكومة باتخاذ السياسات اللازمة لرفع كفاءة موظفي القطاع العام وزيادة إنتاجيتهم من خلال تبني برامج تأهيلية وتدريبية تعمل على زيادة مهاراتهم العملية، لتمكينهم من الارتقاء بأدائهم، وبالتالي زيادة إنتاجية القطاع العام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٤) كما تتفق اللجنة مع مجلس النواب في أن المصروفات تحتوي على بنود عريضة من الدعم المقدم للسلع والخدمات، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يستفيد منه كافة الفئات والشرائح في المجتمع، لذا يجب إعادة النظر فيه من خلال وضع آلية مناسبة مرتبطة بإطار زمني واضح، وتوجيهه نحو المواطنين.

## **٧ توصية اللجنة:**

الموافقة على باب المصروفات المتكررة بالتعديلات التي أجريت عليه بناء على الأمر الملكي السامي.

## **ب- مصروفات المشاريع:**

### **٧ أسس تقدير ميزانية مصروفات المشاريع وفقا لعرض الحكومة:**

- أ- زيادة الاعتمادات المخصصة لمشروع البيوت الآيلة للسقوط بناء على الأمر الملكي السامي.
- ب- المحافظة على وتيرة التدفق النقدي للميزانيات الخاصة بالمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ، حسب التدفقات النقدية المتوقعة لها خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- ج- اعتماد الميزانيات الخاصة بالمشاريع الجديدة التي من المتوقع البدء في تنفيذها خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.
- د- الالتزام بتنفيذ المشاريع الخاصة بالإسكان وتوفير مصادر تمويل إضافية لبنك الإسكان، وذلك عن طريق توفير تسهيلات ائتمانية لدعم المشاريع الإسكانية.

## **٧ ملاحظات اللجنة:**

١. اتساقاً مع الأمر الملكي السامي فقد توافقت اللجنة مع الحكومة على زيادة المبالغ المخصصة لمشروع صيانة وترميم البيوت الآيلة للسقوط من ٥ إلى ١٠ ملايين دينار لكل من السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.
٢. انخفاض اعتمادات مصروفات المشاريع بالأرقام المطلقة وكنسبة من إجمالي المصروفات كما جاء بمشروع الميزانية حيث بلغت ٤٩٠ مليون دينار لسنة ٢٠٠٨ مقارنة مع ٣٠٥ ملايين دينار لكل من السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى

عدم تضمين ميزانية السنتين المذكورتين المشاريع الخاصة بوزارة الكهرباء والماء ، والتي بلغت حوالي ١٠٠ مليون دينار في سنة ٢٠٠٨، وذلك بسبب تحويل الوزارة إلى هيئة مستقلة، بالإضافة إلى مشاريع شؤون الطيران المدني التي بلغت حوالي ٣٣,٥ مليون دينار لسنة ٢٠٠٨ بعد تأسيس شركة مطار البحرين. إضافة إلى ذلك فقد تم تقليص ميزانية مشاريع بعض الوزارات الخدمية وخاصة التعليمية والصحية والإسكانية، مما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين.

٣. وبعد دراسة ميزانية المشاريع المتعلقة بوزارة الإسكان، فإن اللجنة تثمن الدور الحكومي البناء في مجال الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ الخطط الإسكانية لتوفير المسكن الملائم لجميع المواطنين والبدء في إنشاء المدن الإسكانية، إلا أن اللجنة تبدي ملاحظاتها بضرورة وجود خطة زمنية واضحة المعالم لتنفيذ مشاريع قطاع الإسكان.

٤. انخفاض مخصصات مشاريع كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، حيث انخفضت مخصصات وزارة التربية من ٩,٣ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٨ إلى ٧,٣ ملايين دينار و(٦,٤) ملايين دينار للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، كما انخفضت مخصصات وزارة الصحة من ٢٣ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٨، إلى (١٧,٢) مليون دينار لكل من السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وترى اللجنة ضرورة زيادة مخصصات مشاريع هاتين الوزارتين لما لهما من أثر كبير على نوعية الخدمة التعليمية والصحية التي ينشدها المواطن. وبناء على ذلك تعهدت وزارة المالية بحجز مبلغ قدره ٦ ملايين دينار لكل من السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لكل من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم.

٥. ضرورة قيام وزارة المالية والأجهزة الرقابية الأخرى بإعداد تقارير دورية عن مستوى إنجاز المشاريع لتسريع وتيرة تنفيذها تفادياً لتأخير الوزارات والدوائر الحكومية في تنفيذ مشاريعها، وارتفاع حجم المبالغ المدورة من سنة لأخرى.

٦. إعادة دراسة مشاريع إنشاء الطرق والجسور، وتحديد الاحتياجات اللازمة في ظل التوسع العمراني وبما يعكس إيجاباً على عملية تسهيل الحركة المرورية، وكذلك تطوير قطاع البنية

الأساسية اللازمة للاستثمار، والاهتمام بمشاريع خدمات الصرف الصحي لتستفيد منها جميع مناطق البحرين.

٧. العمل على متابعة أداء هيئة الكهرباء والماء بما يضمن المستوى العالي لخدمات الكهرباء ويكفل التخلص من مشكلة الانقطاعات.

## **٧ توصية اللجنة:**

الموافقة على باب مصروفات المشاريع بالتعديلات التي أجريت عليه.

## **خامساً: العجز:**

تم تقدير عجز الميزانية العامة للسنتين الماليين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بعد التعديلات التي أدخلت على أبواب الميزانية الواردة في المشروع المقدم من قبل الحكومة بحوالي ٦٨٤,٠ مليون دينار و ٧٢٨,٨ مليون دينار.

وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية وانخفاض إيرادات الدولة التي أدت إلى تضخم العجز للسنتين الماليين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فإن اللجنة ترى ضرورة دعم السياسات والإجراءات التي تسعى الحكومة إلى اتخاذها من أجل التقليل من حجم العجز من خلال إيجاد مصادر جديدة للإيرادات وإعادة توجيه الدعم وخفض المصروفات المتكررة.

وفيما يتعلق بالدين العام تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع صافي القروض الداخلية المستحقة في السنة المالية ٢٠٠٨ ليبلغ ١١٦٨,٩ مليون دينار ، كما بلغ صافي القروض الخارجية المستحقة ٣٥٠,٥ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٨ مقابل ٥٠٨,٤ ملايين دينار للسنة المالية ٢٠٠٧.

وعليه فإن مجموع الدين العام (القروض الداخلية والخارجية) يبلغ (١٥١٩,٤) مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٨ مقابل ١٣٣٥,٤ مليون دينار للسنة المالية ٢٠٠٧.

ويتبين الانخفاض الواضح في نسبة مجموع صافي القروض الداخلية والخارجية بشكل تدريجي خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨).

## ٧ توصية اللجنة:

توصي اللجنة بالموافقة على الأبواب الواردة في مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨م ، وذلك وفق التفصيل المين في التقرير.

وترى اللجنة بأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال تعد من النسب المقبولة عالمياً وإقليمياً، غير أن الزيادة المتوقعة في الدين العام بسبب تدني أسعار النفط توجب ضرورة قيام الحكومة بوضع إستراتيجية واضحة لإدارة الدين العام واستخدام أدوات الدين بطريقة متوازنة وبأفضل تركيبة ممكنة للمحافظة على استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

### سادساً- اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة ( ٣٩ ) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، اتفقت اللجنة على

اختيار كل من :

١. الدكتورة ندى عباس حفاظ
٢. الأستاذ جميل علي المتروك
- مقرراً أصلياً.
- مقرراً احتياطياً.

### توصية اللجنة :

١. الموافقة من حيث المبدأ على مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (٢٠٠٩م و ٢٠١٠م) المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨م.
٢. الموافقة على مواد مشروع القانون كما وردت تفصيلاً في الجدول المرفق .

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر،،

خالد حسين المسقطي

جميل علي المتروك

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية



مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ،  
المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨	مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨	مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨	مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨
الديباجة نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الميزانية العامة المعدل بالقانون رقم (٣) لسنة	الديباجة الموافقة على الديباجة كما جاءت في مشروع القانون	رفض أبواب الميزانية باباً بآباً ورفض مشروع الميزانية ومشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .	الديباجة نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الميزانية العامة، المعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧،

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>٢٠٠٧،</p> <p>وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ بإصدار سندات التنمية والقوانين المعدلة له،</p> <p>وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة،</p> <p>أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p> <p>المادة الأولى</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تعديل المادة الأولى بالاتفاق مع</p>		<p>وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ بإصدار سندات التنمية ، والقوانين المعدلة له،</p> <p>وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة،</p> <p>أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p> <p>المادة الأولى</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٢,٨٦٢,٨٤٢,٠٠٠) دينار (ملياراً وثمانمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة واثنان وأربعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٣٩٨,٩٢٥,٠٠٠) دينار (مليار وثلثمائة وثمانية وتسعون مليوناً وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٤٦٣,٩١٧,٠٠٠) دينار (ملياراً وأربعمائة وثلاثة وستون مليوناً وتسعمائة وسبعة عشر ألف دينار)،</p>	<p>الحكومة على النحو التالي:</p> <p>تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٢,٨٦٢,٨٤٢,٠٠٠) دينار (ملياراً وثمانمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة واثنان وأربعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٣٩٨,٩٢٥,٠٠٠) دينار (مليار وثلثمائة وثمانية وتسعون مليوناً وتسعمائة وخمسة وعشرون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٤٦٣,٩١٧,٠٠٠) دينار (ملياراً وأربعمائة وثلاثة وستون مليوناً وتسعمائة وسبعة عشر ألف دينار)،</p>		<p>تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٣,٧٣٣,١٩٣,٠٠٠) دينار (ثلاثة مليارات وسبعمائة وثلاثة وثلاثين مليوناً ومائة واثنين وتسعين ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٨٣٦,٠٧١,٠٠٠) دينار (مليار وثمانمائة وستة وثلاثون مليوناً وواحد وسبعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٨٩٧,١٢٢,٠٠٠) دينار (ملياراً وثمانمائة وسبعة وتسعون مليوناً ومائة وثمان وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدولين رقمي (١) و (٢)</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>وفقاً للجدولين رقمي (١) و (٢) والمرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الثانية</b></p> <p>تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤،٢٧٥،٦٧٦،٠٠٠) دينار (أربعة مليارات ومائتان وخمسة وسبعون مليون وستمائة وست وسبعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢،٠٨٢،٩٤٨،٠٠٠) دينار (ملياران واثنان وثمانون مليون وتسعمائة وثمانية</p>	<p>وفقاً للجدولين رقمي (١) و (٢) والمرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الثانية</b></p> <p><b>تعديل المادة الثانية بالاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:</b></p> <p>تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤،٢٧٥،٦٧٦،٠٠٠) دينار (أربعة مليارات ومائتان وخمسة وسبعون مليون وستمائة وستة وسبعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢،٠٨٢،٩٤٨،٠٠٠) دينار (ملياران واثنان وثمانون مليون وتسعمائة وثمانية</p>		<p>المرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الثانية</b></p> <p>تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤،١٦٢،٦٧٦،٠٠٠) دينار (أربعة مليارات ومائة واثنان وستين مليوناً وستمائة وستة وسبعين ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢،٠٢٦،٤٤٨،٠٠٠) دينار (ملياران وستة وعشرون مليون</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>وأربعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٢،١٩٢،٧٢٨،٠٠٠) دينار (مليارات) ومائة واثنان وتسعون مليون وسبعمئة وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفق للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة الثالثة</b></p>	<p>وأربعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٢،١٩٢،٧٢٨،٠٠٠) دينار (مليارات) ومائة واثنان وتسعون مليون وسبعمئة وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة الثالثة</b></p> <p style="text-align: center;"><b>تعديل المادة الثالثة بالاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:</b></p> <p>تقدر المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٣،٦٦٥،٦٧٦،٠٠٠)</p>		<p>وأربعمئة وثمانية وأربعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٢٠٠٠ر٢٢٨ر٣٦ر٢) دينار (مليارات) ومائة وستة وثلاثون مليون ومائتان وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة الثالثة</b></p> <p>تقدر المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٣٥٦٢٦٧٦ر٠٠٠)</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>دينار، ( ثلاثة مليارات وستمئة وخمسة وستون مليون وستمئة وست وسبعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٧٧٧,٩٤٨,٠٠٠) دينار، (مليار وسبعمائة وسبعة وسبعون مليون وتسعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار) ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٨٨٧,٧٢٨,٠٠٠) دينار (مليار وثمانمائة وسبعة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون.</p>	<p>دينار، ( ثلاثة مليارات وستمئة وخمسة وستون مليون وستمئة وستة وسبعون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٧٧٧,٩٤٨,٠٠٠) دينار، (مليار وسبعمائة وسبعة وسبعون مليون وتسعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٨٨٧,٧٢٨,٠٠٠) دينار (مليار وثمانمائة وسبعة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون.</p>		<p>دينار، ( ثلاثة مليارات وخمسمائة واثنين وستين مليوناً وستمئة وستة وسبعين ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١,٧٢٦,٤٤٨,٠٠٠) دينار، (مليار وسبعمائة وستة وعشرون مليون وأربعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (١,٨٣٦,٢٢٨,٠٠٠) دينار (مليار وثمانمائة وستة وثلاثون مليون ومائتان وثمانية وعشرون ألف دينار)، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون.</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p style="text-align: center;">المادة الرابعة</p> <p>تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٦١٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ستمائة وعشرة مليون دينار) يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٣٠٥،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة مليون دينار)، وبنفس المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠، وفقاً للجدولين</p>	<p style="text-align: center;">المادة الرابعة</p> <p>تعديل المادة الرابعة بالاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:</p> <p>تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٦١٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ستمائة وعشرة مليون دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٣٠٥،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة مليون دينار)، وبنفس المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠، وفقاً للجدولين</p>		<p style="text-align: center;">المادة الرابعة</p> <p>تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ستمائة مليون دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار (ثلاثمائة مليون دينار)، وبنفس المبلغ للسنة</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>رقمي (١) و (٤) المرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الخامسة</b></p> <p>تقدر المبالغ المحولة من إيرادات النفط إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار (أربع وأربعين مليون دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢٢٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار (اثنان وعشرون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠.</p>	<p>رقمي (١) و (٤) المرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الخامسة</b></p> <p><b>الموافقة على المادة الخامسة كما جاءت في مشروع القانون.</b></p>		<p>المالية ٢٠١٠، وفقا للجدولين رقمي (١) و (٤) المرافقين لهذا القانون.</p> <p><b>المادة الخامسة</b></p> <p>تقدر المبالغ المحولة من إيرادات النفط إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار (أربعة وأربعين مليون دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢٢٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار (اثنان وعشرون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠.</p>



نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>المادة السادسة</p> <p>يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (١,٤١٢,٨٣٤,٠٠٠) دينار (مليار وأربعمائة وأثنى عشرة مليون وثمانمئة وأربعة وثلاثون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٦٨٤,٠٢٣,٠٠٠) دينار (ستمائة وأربعة وثمانون مليون وثلاثة وعشرون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٧٢٨,٨١١,٠٠٠) دينار (سبعمائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمئة وإحدى عشر ألف دينار)،</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>تعديل المادة السادسة بالاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:</p> <p>يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (١,٤١٢,٨٣٤,٠٠٠) دينار (مليار وأربعمائة وأثنى عشرة مليون وثمانمئة وأربعة وثلاثون ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٦٨٤,٠٢٣,٠٠٠) دينار (ستمائة وأربعة وثمانون مليون وثلاثة وعشرون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٧٢٨,٨١١,٠٠٠) دينار (سبعمائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمئة وإحدى عشر ألف دينار)،</p>		<p>المادة السادسة</p> <p>يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمبلغ (٤٢٩,٤٨٣,٠٠٠) دينار (أربعمائة وتسعة وعشرين مليون وأربعمائة وثلاثة وثمانين ألف دينار)، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (١٩٠,٣٧٧,٠٠٠) دينار (مائة وتسعون مليون وثلاثمائة وسبعة وسبعون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ (٢٣٩,١٠٦,٠٠٠) دينار (مائتان وتسعة وثلاثون مليوناً ومائة وستة</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية والصناديق العربية والإسلامية .</p> <p><b>المادة السابعة</b></p> <p>تستوفي جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ، وتدفع جميعها للحساب العمومي.</p>	<p>وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية والصناديق العربية والإسلامية .</p> <p><b>المادة السابعة</b></p> <p>الموافقة على المادة السابعة كما جاءت في مشروع القانون.</p>		<p>آلاف دينار)، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية والصناديق العربية والإسلامية.</p> <p><b>المادة السابعة</b></p> <p>تستوفي جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ، وتدفع جميعها للحساب العمومي.</p>
<p><b>المادة الثامنة</b></p> <p>تصرف النفقات الواردة في الجدولين رقمي (٣) و (٤) المرافقين لهذا</p>	<p><b>المادة الثامنة</b></p> <p>الموافقة على المادة الثامنة كما جاءت في مشروع القانون.</p>		<p><b>المادة الثامنة</b></p> <p>تصرف النفقات الواردة في الجدولين</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>القانون وفق تقسيمات الميزانيات والتعليمات الخاصة بها، ولا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالصرف بما يجاوز الاعتماد المقرر، أو الارتباط بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة التاسعة</b></p> <p>يحول وزير المالية، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (١٤٠،٠٠٠،٠٠٠)؛</p>	<p style="text-align: center;"><b>المادة التاسعة</b></p> <p>تعديل المادة التاسعة بالاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:</p> <p>يحول وزير المالية، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (١٤٠،٠٠٠،٠٠٠)</p>		<p>رقمي (٣) و (٤) المرافقين لهذا القانون وفق تقسيمات الميزانية والتعليمات الخاصة بها، ولا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالصرف بما يجاوز الاعتماد المقرر، أو الارتباط بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة التاسعة</b></p> <p>يحول وزير المالية ، أثناء تنفيذ الميزانية</p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
دينار (مائة وأربعون مليون دينار) المرصود ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين الماليتين المذكورتين، منه (أربعون مليون دينار) (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) على الوزارات والجهات الحكومية، بحيث يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (عشرون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠، و مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (مليون دينار) لدعم الأسر محدودة الدخل، بحيث يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠)	دينار (مائة وأربعون مليون دينار) المرصود ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين الماليتين المذكورتين، منها (أربعون مليون دينار) (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) على الوزارات والجهات الحكومية، بحيث يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (عشرون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠، و مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (مليون دينار) لدعم الأسر محدودة الدخل، بحيث يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠)		بتوزيع مبلغ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (أربعون مليون دينار) المرصود ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين الماليتين المذكورتين وذلك على الوزارات والجهات الحكومية، بحيث يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (عشرون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠، وعلى الوزير إبلاغ مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقا لذلك.

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>دينار (خمسون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠ ، وعلى الوزير إبلاغ مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفق ذلك.</p> <p><b>المادة العاشرة</b></p> <p>يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون.</p> <p><b>المادة الحادية عشرة</b></p>	<p>دينار (خمسون مليون دينار)، وبذات المبلغ للسنة المالية ٢٠١٠ ، وعلى الوزير إبلاغ مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقاً لذلك.</p> <p><b>المادة العاشرة</b></p> <p><b>الموافقة على المادة العاشرة كما جاءت في مشروع القانون.</b></p> <p><b>المادة الحادية عشرة</b></p>		<p><b>المادة العاشرة</b></p> <p>يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون.</p> <p><b>المادة الحادية عشرة</b></p>

نصوص المواد كما أقرتها اللجنة	توصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	قرار مجلس النواب	نصوص مشروع القانون كما وردت من الحكومة
<p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون . ويعمل به اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ وينشر في الجريدة الرسمية.</p>	<p>إضافة عبارة " رئيس مجلس الوزراء و" بعد كلمة "على" الواردة في بداية المادة ، وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل :</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ وينشر في الجريدة الرسمية.</p>		<p>على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ وينشر في الجريدة الرسمية.</p>

## ملحق رقم (٢)

التقرير التكميلي للجنة الشؤون المالية  
والاقتصادية بخصوص مشروع قانون  
بشأن إعفاء قروض البناء والترميم  
والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل  
المحدود من خدمة الدين.

التاريخ: ١٩ فبراير ٢٠٠٩م

**التقرير التكميلي الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية  
حول مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر  
البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين  
دور الانعقاد الثالث – الفصل التشريعي الثاني**

**مقدمة:**

بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٨م، وبموجب الخطاب رقم (١٩٨ / ص ل م ق / ٣ - ٢ - ٢٠٠٨)، أحال صاحب المعالي الأستاذ علي بن صالح الصالح رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية نسخة من مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين لمناقشته ودراسته وإعداد تقرير بشأنه متضمناً رأي اللجنة لعرضه على المجلس الموقر، وبتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٨م وبموجب الخطاب رقم (١٣٢ / ص ل م ق / ٣ - ٤ - ٢٠٠٨) أحال صاحب المعالي رئيس المجلس مشروع القانون مرة أخرى لإعادة دراسته ومناقشته وذلك على إثر مداخلات وملحوظات أصحاب السعادة أعضاء المجلس في جلسة المجلس الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٨م والتي قرر المجلس فيها إعادة مشروع القانون المذكور إلى اللجنة لترفع اللجنة تقريرها حوله في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخه. بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٨م. وبموجب الخطاب رقم (٢٧٧ / ص ل م ق / ٢ - ١٢ - ٢٠٠٨)، أحال صاحب المعالي رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية نسخة من تقرير اللجنة بخصوص مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين لمزيد من الدراسة على ضوء مداخلات السادة أعضاء المجلس في جلسة المجلس السابعة المنعقدة بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٨م.



## أولاً- إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه، قامت اللجنة بالإجراءات التالية :

(١) تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور عند إحالته إلى اللجنة أول مرة في اجتماعاتها التالية:

الرقم	الاجتماع	التاريخ
١	الثامن	٢٨ فبراير ٢٠٠٨م
٢	الحادي عشر	١٨ مارس ٢٠٠٨م
٣	الثاني عشر	٢٥ مارس ٢٠٠٨م

(٢) على إثر مداخلات وملحوظات أصحاب السعادة أعضاء المجلس في جلسة المجلس الثالثة والعشرين من الدور الثاني من الفصل التشريعي الثاني، أعيد مشروع القانون المذكور مرة أخرى لمزيد من الدراسة والمناقشة ، وقد تدارسته وناقشته اللجنة في اجتماعاتها التالية:

الرقم	الاجتماع	التاريخ
١	السادس عشر	١٧ أبريل ٢٠٠٨م
٢	السابع عشر	٢٤ أبريل ٢٠٠٨م
٣	الثامن عشر	٨ مايو ٢٠٠٨م
٤	العشرين	٢٩ مايو ٢٠٠٨م
٥	الحادي والعشرين	١١ سبتمبر ٢٠٠٨م
٦	الثاني والعشرين	٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨م
٧	الثالث والعشرين	٩ أكتوبر ٢٠٠٨م

(٣) على إثر مداخلات وملحوظات أصحاب السعادة أعضاء المجلس في جلسة المجلس السابعة من الدور الثالث من الفصل التشريعي الثاني، أعيد تقرير اللجنة بخصوص مشروع القانون المذكور مرة ثانية لمزيد من الدراسة والمناقشة، وقد تدارسته وناقشته اللجنة في اجتماعها التاسع والمنعقد بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩م.

(٤) اطّلت اللجنة أثناء دراستها لمشروع القانون موضوع البحث والدراسة على الوثائق المتعلقة به والتي اشتملت على ما يلي:

- مشروع القانون موضوع البحث والدراسة ومذكرته الإيضاحية. (مرفق)، ومذكرة دائرة الشؤون القانونية. (مرفق)
- قرار مجلس النواب ومرفقاته. (مرفق)
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى والتي أكدت سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية. (مرفق)
- رأي وزارة الإسكان. (مرفق)
- مداخلات السادة أعضاء المجلس بخصوص مشروع القانون في مضبطة الجلسة السابعة من دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي، والتي على إثرها تمت إعادة مشروع القانون إلى اللجنة لمزيد من الدراسة. (مرفق).

(٥) حضر الاجتماع- بدعوة من اللجنة- وزارة المالية و بنك الإسكان، حيث حضر عنهما كل من:

#### ٧ وزارة الإسكان:

١. معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان
٢. الدكتور نبيل محمد أبو الفتح الوكيل المساعد لشؤون الإسكان.

٣. السيد ماهر العيسى، مدير إدارة الخدمات الإسكانية  
بالإنابة.

#### ٧ بنك الإسكان:

١. السيدة صباح خليل المؤيد  
المدير العام
٢. الدكتور بكرى بشير  
رئيس التطوير الاستراتيجي وتطوير  
الأعمال.
٣. السيد طارق عذبي الجلاهمة  
رئيس إدارة العمليات المصرفية.

#### ٧ كما حضر الاجتماع من مجلس الشورى كل من:

- ١- الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي  
المستشار القانوني للمجلس.
- ٢- الأستاذ محسن حميد مرهون  
المستشار القانوني لشؤون اللجان.
- ٣- الدكتور محمد عبدالله الدليمي  
المستشار القانوني لشؤون اللجان.
- ٤- الدكتور جعفر محمد الصانع  
المستشار الاقتصادي و المالي.

• وتولى أمانة سر اللجنة السيد أيوب علي طريف، والسيد محمد رضي محمد.

#### ثانياً - رأي الجهات المعنية:

#### رأي وزارة الإسكان: (مرفق)

ناقشت اللجنة مشروع القانون مرة أخرى مع وزارة الإسكان والتي بينت أن طرح هذا الموضوع لم يكن له مبرر ملح في الوقت الحالي لأن الحالات الاستثنائية توليها وزارة الإسكان رعاية خاصة، وأنه لم يستجد من الأمور في الوقت الحاضر ما يدعو مجلس الشورى إلى إعادة النظر في هذا الأمر من جديد. ولقد بينت وزارة الإسكان أسباب عدم الحاجة في الوقت الحالي لطرح هذا الموضوع ضمن الملحق المرفق بهذا التقرير.

## رأي بنك الإسكان:

توافق رأي ممثلو بنك الإسكان مع رأي وزير الإسكان في كل ما طرحه من مبررات تهدف إلى القول بعدم الحاجة إلى مثل هذا المشروع في الوقت الراهن.

## ثالثاً- رأي اللجنة :

ناقشت اللجنة مشروع القانون حيث تمّ استعراض وجهات النظر التي دارت حوله من قبل أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس في جلسة المجلس السابعة، وتأكّدت اللجنة من سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية وفقاً لرأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى.

وتؤكد اللجنة سعيها في الموافقة على كل ما فيه مصلحة المواطنين ولن تتردد في الموافقة على المقترحات التي تساهم في تخفيف الأعباء المالية على المواطنين بعد دراستها دراسة وافية وتأكدها من أن كل توصية تتخذها اللجنة لن تعرقل التخطيط المستقبلي في إنشاء الخدمات الإسكانية للمواطنين أو الإضرار بمصالحهم وحقوقهم، والمحافظة على بنك الإسكان كعامل رئيسي لهذه المشاريع واستمراريتها وتطورها.

وعلى الرغم من أن اللجنة تتفق مع كل القرارات والمشاريع الهادفة إلى دعم ومساعدة الأسر ذات الدخل المحدود، إلا أنها وبعد دراسة مستفيضة لهذا المشروع فإنها ترى ما يلي:

١- تحرص اللجنة على أن تتحصر الفائدة من جميع تلك المشاريع والقرارات في خدمة الأسر المحتاجة وأن لا تؤدي أي من تلك المشاريع إلى إهدار المال العام .

٢- ترى اللجنة أن اتخاذ مثل هذه القرارات يجب أن تحدده المصلحة العامة والقوانين والتشريعات التي تتحكم في عملية الإقراض وسياسة الدعم. كما أن هذا المشروع يتعارض مع القوانين الخاصة ببنك الإسكان، فعلى سبيل المثال في حالة إقرار هذا المشروع سيتحتم على الدولة تعويض البنك بمصدر آخر، الأمر الذي يتطلب إصدار

تشريع آخر من السلطة التشريعية لرفع مخصصات البنك. كما أنه وطبقاً لتقرير وزارة الإسكان فإن ميزانية بنك الإسكان ستتحمل مبلغ ٨,٥ مليون دينار هذا العام، ويقدر أن يصل العبء التراكمي لهذا الإعفاء إلى حوالي ٢٥٠ مليون دينار خلال ربع القرن القادم.

٣- لقد تأكد للجنة من خلال تقرير وزارة الإسكان أن الرسوم على القروض تعتبر ضئيلة للغاية ولا تشكل عبئاً كبيراً على المقترضين، حيث إنه قد تم تخفيضها من ٢,٥% من قيمة القرض (٥% على الرصيد المتناقص) عام ١٩٨٠ إلى ١,٥% (٣% على الرصيد المتناقص)، وهو ما يمثل مبلغ ١٤,٢٠٠ ديناراً تقريباً في الشهر على قرض يبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار لمدة ٢٥ سنة. كما أن هذه النسب هي تكاليف إدارية يتحملها بنك الإسكان. بالإضافة إلى أن تقديم الدولة لخدماتها بالمجان في جميع الأحوال وبالنسبة لجميع المستفيدين هو أمر غير مقبول من حيث المبدأ.

٤- ترى اللجنة أنه إذا كان الهدف من هذا المشروع هو مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود فإنه من الأفضل تحويل طلبات الإعفاء لهذه الأسر لقروض الترميم والبناء إلى اللجنة الخاصة التي أنشئت وتعرف بلجنة الإسكان ومهمتها النظر في الحالات الاستثنائية لذوي الدخل المحدود. وفي ضوء كل حالة تقرر اللجنة إما تأجيل سداد الأقساط المستحقة على المواطنين أو تخفيضها. بالإضافة إلى تحويل وزير الإسكان سلطة إسقاط الأقساط المستحقة على كثير من ذوي الدخل المحدود حسبما تقتضيه ظروف كل حالة.

٥- ترى اللجنة أن مثل هذا القرار ينبغي أن يكون ضمن سياسة حكومية محددة لدعم الأسر محدودة الدخل، بحيث تحدد هذه السياسة القطاعات والسلع والخدمات والطريقة التي يمكن دعمها لصالح هذه الأسر، كما يحدد أيضاً حجم وعدد الأسر الفقيرة.

رابعاً- اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة ( ٣٩ ) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، اتفقت اللجنة على اختيار كل من:

- ١ - سعادة الأستاذ محمد حسن باقر رضي  
مقررًا أصليًا
- ٢ - سعادة الأستاذ سعود عبدالعزيز كانو  
مقررًا احتياطيًا

#### خامساً- توصية اللجنة:

- عدم الموافقة على مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين من حيث المبدأ.

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم،،،

**خالد حسين المسقطي**  
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

**جميل علي المتروك**  
نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

التاريخ : ٢ مارس ٢٠٠٨ م

**سعادة الأستاذ / خالد حسين المسقطي المحترم**  
**رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية**

**الموضوع : مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،  
بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ م، أرفق معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، ضمن كتابه رقم (١٩٨ ص ل ت ق / ٣ - ٢ - ٢٠٠٨)، نسخة من مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين، ومذكرته الإيضاحية إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وبتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٨ م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها العشرين، حيث اطّلت على مشروع القانون المذكور ومذكرته الإيضاحية، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس.

وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور.

**توصية اللجنة :**

ترى اللجنة سلامة مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين؛ من الناحيتين الدستورية والقانونية.

**محمد هادي الحلواجي**

**رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**